THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان
وفد الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تلقيه السكرتير الثاني
رؤى شربجي

خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة السكان والتنمية
"المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك، ١١ نيسان ٢٠١٨

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي بدايةً إلى البيان الذي أدلى به مندوب جمهورية مصر العربية الموقر نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وانطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الملقاة على عاتق الحكومات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والانعكاسات المباشرة لها على آفاق استدامة المدن واستقرار تدفقات الحراك البشري الداخلية والدولية، فإن الجمهورية العربية السورية ترى أننا وفي موقع زمني يفصلنا ١٢ عاماً عن الموعد النهائي الذي وضعناه لأنفسنا لتحقيق هذه الأهداف، ما زلنا نفتقر للإرادة الجماعية الضرورية، ولا نتحرك لا بالسرعة ولا بالجودة المطلوبتين لتحقيق الهدف الأساسي بـ"ألا يتخلف أحد عن الركب".

واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية، يُشكل الموضوع الخاص بالدورة الحادية والخمسين للجنة السكان والتنمية، هاجساً وتحدياً كبيرين للجمهورية العربية السورية وهي تسير على درب التعافي من تداعيات سبع سنوات من حرب إرهابية، طالت كافة أوجه الحياة بما في ذلك آفاق التوسع الحضري ومعدلات النمو السكاني وإمكانية النهوض بالاقتصاد في إطار محاولة الاستفادة القصوى من "العائد الديموغرافي".

وفي سياق تحديد ورسم الأولويات المرتبطة بقضايا السكان والتحضر المستدام والحراك البشري والهجرة الداخلية والدولية، فإن المقاربة الأساسية التي تنتهجها الحكومة السورية تقوم على أولوية العودة الكريمة والآمنة لكل السوريين اللاجئين والمهجرين داخلياً وخارجياً إلى مدنهم وقراهم ومساكنهم، وتأمين الخدمات الأساسية والبنى التحتية اللازمة، والظروف المعيشية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل حلاً مستداماً ومستقراً.

وفي السياق ذاته تعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على وضع استراتيجياتها الوطنية ورؤيتها المستقبلية للمرحلة المقبلة، بناءً على الأهداف التالية:

أولاً: التعامل مع التحديات التي يفرضها النزوح السكاني والحيلولة دون تحولها إلى انزياحات بشرية دائمة، وتجنب حدوث تغيرات في التركيبة الديموغرافية للتجمعات العمرانية،

التي تعرضت إلى دمار واسع بنسبة ٣٢ بالمئة تقريباً، والمحافظة على تنوع النسيج الاجتماعي الذي يميز الهوية السورية عبر التاريخ.

ثانياً: اعتماد منهجية متطورة تربط بين النشاط الاقتصادي للسكان، وتوزع الموارد والرؤية التنموية الشاملة، التي تأخذ في الاعتبار إقامة تجمعات عمرانية تراعي أعلى المعايير في التخطط الإقليمي وتشكل عامل جذب سكاني، وتضع خطط مرحلة إعادة الإعمار والتأهيل وفق الاستراتيجية الوطنية التنموية لما بعد الأزمة.

ثالثاً: مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أفرزتها هذه الحرب الإرهابية على سورية خلال السنوات الماضية، والتي أثرت على البنى التحتية وفرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية، وشكلت أحد الدوافع الأساسية للهجرة.

رابعاً: السعي في إطار المجتمع الدولي وعبر منظومة الأمم المتحدة إلى رفع الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد آخر من الدول على الشعب السوري منذ عقود والتي تفاقمت خلال الأعوام السبع الماضية.

السيد الرئيس،

إن الحكومة السورية تعمل اليوم على إعداد مشروع تحديث وثائق السياسة السكانية في العديد من المدن السورية وهو مشروع يندرج في إطار المشروع التنموي الشامل لسورية وهو يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- الاستمرار بالعمل على تحقيق استجابة جادة لعودة السكان واستقرارهم في أماكن إقامتهم قبل الحرب.
- التركيز على تحقيق احتياجات قضايا السكان بما فيها قضايا النوع الاجتماعي ودور الشباب في صياغة السياسات وتنفيذها، بما فيها إعادة تأهيل قطاعي التعليم والصحة وخلق فرص العمل اللائق للشباب وتوفير البيانات اللازمة التي تراعي النوع والجنس.
- إعطاء الأولوية لخدمات الرعاية الصحية الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة لجميع النساء والفتيات، بما يشمل المهجرات داخلياً.

- تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك المسنين والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.
- وضع برامج وطنية لتحسين أوضاع النساء والفتيات والحد من الإقصاء والتهميش والاستغلال وخاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظروف الهجرة والنزوح.
- استعادة المؤشرات التنموية في قطاعي التعليم والصحة اللذين تضررا بشكل ملحوظ نتيجة الحرب الإرهابية.

السيد الرئيس،

إن الحكومة السورية إذ تدرك حجم التحديات التي تواجهها على المستوى الوطني في إطار التعامل مع قضايا "المدن المستدامة والحراك البشري والهجرة الدولية"، فإنها تتطلع إلى انتقال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعاملها مع تداعيات الوضع الحالي في سورية، من تقديم المساعدات الإنسانية وخطط الإغاثة الطارئة إلى الانخراط الجاد في عملية التعافي المبكر وبناء الصمود، والتركيز في عملها في سورية على دعم المشاريع التنموية وبناء القدرات وإعادة التأهيل.

وفي هذا الإطار تعبر الجمهورية العربية السورية عن القلق تجاه العوائق المصطنعة التي تواجهها وكالات وهيئات الأمم المتحدة في تخصيص الموارد الكافية لدعم هذه الخطط التنموية الوطنية، نتيجة استمرار حكومات بعض الدول بسياسة الربط بين تمويل مشاريع الأمم المتحدة في سورية وبين تحقيق أجندات وأهداف سياسية تدخلية، لا يمكن أن تتماشى مع أجندة أهداف التنمية المستدامة ولا مع حق الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.